

"دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين"

SOLIDE

### يقتلون القتيل ويمشون في جنازته

نشرت الصحف اللبنانية يوم الأربعاء في الـ ١٩ من تموز ٢٠٠٠ خبراً مفاده أن "لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين" برئاسة السيدة وداد حلواني زارت قصر بعبدا وسلمت مذكرة إلى رئيس الجمهورية إميل لحود تضمنت مطالب اللجنة لجهة استكمال تبعات إعلان رئيس الوزارة سليم الحص وفاة ٢٠٤٦ مخطوفاً ومفقوداً وذلك من أجل طي الملف بشكل يليق بحجم المأساة. وأوضحت ممثلة اللجنة وداد حلواني بعد اللقاء أن رئيس الجمهورية وافق على إقامة مأتم وطني رسمي وشعبي للضحايا، مستمهلاً تحديد الموعد للتنسيق مع المرجعيات الدينية كافة.

إن "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين" التي رفضت تقرير اللجنة الرسمية جملة وتفصيلاً وأعلنت عن رفضها هذا في بيان نشر في الصحف بتاريخ ٢٨ تموز ٢٠٠٠ تعود وتؤكد رفضها الحازم مرة أخرى لمهزلة المأتم الوطني الذي تطالب به "لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين" برئاسة السيدة حلواني وذلك لأسباب سوف نفضلها بعد هذا العرض:

لقد كان الهدف المعلن لتشكيل "لجنة التحقيق الرسمية للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين" من قبل الحكومة اللبنانية في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٠، الكشف عن مصير الآلاف من اللبنانيين الذين فقدوا خلال الأحداث اللبنانية بين الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٩٠، إلا إنه وبطريقة تشكيل اللجنة وطبيعة عملها ترسخت لدينا القناعة بأن الهدف الحقيقي من تشكيلها هو طي صفحة هذا الملف نهائياً عبر إصدار تقرير نهائي غير واضح وغير دقيق ويتضمن توصية بإعلان وفاة كل المفقودين والمخطوفين. بالفعل صدر التقرير الرسمي كما توقعناه وعلى الفور بادر رئيس الوزارة الدكتور سليم الحص إلى تبني النتائج ومنها التوصية بإعلان وفاة كل شخص تجاوزت مدة اختفائه الأربع سنوات. لكن الأكثر إمعاناً في التعمية على الحقيقة من بادرة الدكتور الحص كان ما قامت به السيدة حلواني التي سارعت إلى ارتداء اللون الأسود حدادا على زوجها المخطوف ومطالبتها الأهالي بقبول النتائج والتوجه للقيام بالمعاملات الرسمية وإعلان الوفاة. تصرف السيدة حلواني الغير مقبول لم يفاجئنا كونها موظفة في دوائر القصر الحكومي وهامش الخروج عن المشيئة الرسمية

ضيق جدا لديها، ولا نخفي سرا إذا صرحنا عن قناعتنا بأنها جزءاً من استراتيجية الدولة لطي صفحة هذا الملف بالشكل الذي انتهى اليه.

"دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين" وتعليقا على هذا التقرير الرسمي الذي نشر في وسائل الإعلام المحلية يوم الثلاثاء في ٢٥-٧-٢٠٠٠ أوضحت ما يلي:

-الشروط الصحيحة لتعيين لجنة بهذه الأهمية هي:

١- أن تتشكل اللجنة من أشخاص مستقلين من خارج الدوائر الحكومية، مشهود لهم بالنزاهة وعدم الانحياز، كما يجب أن يتمتعوا بخبرة واسعة في مجال حقوق الإنسان.

٢- وجوب تأمين الموارد المادية والبشرية المناسبة لكي تقوم اللجنة بعملها على أكمل وجه. كما يجب أن تتمتع اللجنة بالصلاحيات القضائية المناسبة لجلب واستجواب عناصر ومسؤولين حزبيين وغير حزبيين، مدنيين وعسكريين، لبنانيين وغير لبنانيين من الذين كانوا على ساحة الأحداث.

٣- أن تمنح الحكومة هذه اللجنة الصلاحيات الضرورية للتحقيق مع الأشخاص والإطلاع على الوثائق المطلوبة ودخول كافة المراكز والمواقع التي تعتبر مراكز اعتقال أو تصفية جسدية.

٤- أن يكون لدى اللجنة الوقت الكافي للتحقيق الفعال في كل الملفات وقضايا الاختفاء .

إن تشكيل اللجنة من قبل الحكومة اللبنانية لم يراع أبدا هذه الشروط الأساسية لكي يكون الاستقصاء فاعلا ونزيها بل تم تعيين ضباط مخابراتيين فيها وأعطوا مهلة ثلاثة أشهر غير كافية لتقديم تقرير من المفترض أن يتضمن ١٧٤١٥ حالة اختفاء معترف بها رسميا.

في النتائج:

- لقد أتت نتائج عمل اللجنة، وكما كان متوقعا، لتغلق الملف بينما كان المطلوب في الأساس فتح الملف والتحقيق الجدي في كل الحالات كل بمفردها. إن "الإعلان لحماية كل الأشخاص من الإخفاء القسري" الذي تبنته الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ينص صراحة على ما يلي:

١ المادة (٥): "... بالإضافة لكل العقوبات الجنائية المعتمدة، الإخفاء القسري يجعل من مرتكبي هذا العمل والدولة أو أجهزة الدولة التي تنظم، تقبل أو تتساهل ... مسؤولين أمام القانون المدني ..."

٢ المادة (١٣-٦): "... أمكانية التحقيق في قضية إخفاء قسري يجب أن تستمر طالما أن مصير الضحية غير واضح ..."

٣ المادة (١٨-١): "... الأشخاص الذين ارتكبوا هذه الأفعال يجب أن لا يستفيدوا من أي قانون عفو خاص أو أية إجراءات مماثلة لها مفاعيل إعفاءهم من المحاكمة والعقوبة ..."

٤ المادة (١٧): "... إن حالات الإخفاء تعتبر جريمة متمادية ومستمرة في حق الشخص المختفي وفي حق أهله ومجتمعه ويجب التحقيق المتواصل حتى الكشف عن مصير هذا الشخص سواء كان ميتا أم حيا وتحميل المسؤولية القانونية للأفراد أو المجموعات التي مارست عملية الإخفاء القسري ..."

- ذكر التقرير أن عدد الطلبات التي قدمت للجنة يبلغ ٢٠٤٦ طلبا. قرار تشكيل اللجنة اعترف بـ ١٧٠٠٠ حالة إخفاء، وهذا العدد القليل من الإفادات يدل بشكل صريح على عدم ثقة المواطنين في مصداقية عملها وفي صلاحياتها التي لن تطال حتما المسؤولين الحقيقيين عن ممارسة الخطف والقتل والاعتقال. ضباط اللجنة عيّنهم السلطة التنفيذية وهم في الحالة الراهنة غير مؤهلين للتحقيق مع كافة الفرقاء خاصة مع القوات السورية والميليشيات التي كانت متحالفة معها.

- ذكر التقرير وجود مقابر جماعية في كل المناطق اللبنانية لكنه لم يذكر أين توجد هذه المقابر وكم عدد الجثث التي وجدت فيها ومن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذه الجريمة وتفاصيل أخرى ضرورية. فالكلام بهذا الشكل العابر وغير الواضح عن مقابر جماعية لا يكفي ولا يوفي الحقيقة حقها. ومن الملاحظ أيضا في التقرير التحدث عن مقابر محددة تم الكشف عليها في مناطق معينة ومن ثم ذكر التقرير مناطق لبنانية أخرى بشكل عرضي من دون التحديد الأمر الذي يحمل إشارة إلى بعض الفرقاء دون غيرهم.

- في التقرير أيضا أنه استنادا إلى إفادات ذوي المفقودين أحصت اللجنة ١٦٨ طلبا يعتقد منظموها أن هؤلاء المفقودين هم في عداد الموقوفين في سوريا. ولدى مراجعة السلطات المعنية تبين عدم وجودهم في سوريا. هنا نود أن نشير إلى سياسة النفي المطلق التي تتبعها السلطات اللبنانية منذ أمد بعيد حيال موضوع اللبنانيين الذي اعتقلوا أو فقدوا على يد

القوات السورية العاملة في لبنان. لقد أصرت السلطات اللبنانية بين الأعوام ٩٤ و ٩٨ على نفي وجود الرائد السابق في الجيش اللبناني كيتل الحايك في السجون السورية واعتبرته فاراً من العدالة. ولقد استمر النفي حتى اللحظة التي أفرج فيها عن كيتل الحايك من سجنه السوري في آذار ١٩٩٨، وبعد محاكمته في المحاكم اللبنانية أعلن عن براءته من التهم الموجهة إليه. كما أصرت السلطات اللبنانية على أن عادل خلف عجوري الذي فقد على طريق المطار في ٥ أيار ١٩٩٠ غير موجود في السجون السورية في الوقت الذي كانت عائلته تقوم بزيارته في سجن صيدنايا. لقد توفي عادل عجوري في السجن بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٩٩ وما زالت الدولة اللبنانية مصرة على عدم وجود لبنانيين في سوريا. تقارير المنظمات الدولية التي تحدثت عنها اللجنة تشير بوضوح الى حالات موثقة عن معتقلين لبنانيين في السجون السورية وتحدث أيضاً عن خروقات لحقوق الإنسان على يد القوات السورية العاملة في لبنان. إن النفي السوري لوجود لبنانيين في السجون السورية المذكور في التقرير يدل دلالة صريحة على أنه لا يوجد تغيير ملموس وجوهري في السياسة السورية الجديدة بعد انتخاب الرئيس بشار الأسد حول مسألة اللبنانيين المفقودين والمعتقلين على يد القوات السورية في لبنان.

-أما الاستنتاج الذي توصلت اليه اللجنة باعتبار كل من مرت على ظروف اختفائه أربعة أعوام وما فوق بحكم المتوفي، فإننا نود أن نذكر الدولة اللبنانية وأعضاء اللجنة والأهالي في نفس الوقت أن هناك أشخاص يظهرون فجأة بعد أن يكون الأهل قد فقدوا الأمل نهائياً في وجودهم أحياء ونعطي مثلاً على ذلك ما حدث في آذار ١٩٩٨ بعد الإفراج عن ١٢١ لبنانياً من السجون السورية حيث كان بينهم من أمضى ١٨ عاماً في السجن. وهنا نسأل الدولة ماذا نعمل في قضية الدركي الياس لطف الله طانيوس الذي فقد في العام ١٩٩٢؟ هل نعلن وفاته وأهله ما زالوا يقومون بزيارته في سجن صيدنايا السوري؟ ماذا نعمل بقضية المغوار في الجيش اللبناني ناجي عزيز حرب الذي فقد في العام ١٩٨٩؟ هل نعلن وفاته وهناك حكماً بالسجن المؤبد عليه في سوريا؟ وهناك العديد غيرهم من الذين لا تريد الدولة الاعتراف بمكان وجودهم. نحن لا ندعي أن كل الحالات هي على قيد الحياة ولكن الحقيقة يجب أن تظهر مهما كانت وجريمة "الإخفاء القسري" كما سبق وذكرنا جريمة ضد الإنسانية وضد الشخص المفقود وضد أهله وأصدقائه والمجتمع ويجب التحقيق فيها حتى معرفة المصير مهما كان هذا المصير ويجب تحميل المسؤولية للجهة التي مارست هذه الجريمة ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعويض عن ضحايا هذه الجريمة أو الأهل. وهذا حق علينا ولنا ويجب القيام به بشكل فاعل ونزيه ومتجرد.

-لقد تضمن التقرير الرسمي توصية باعتبار كل من تجاوزت مدة اختفائه الأربع سنوات بصفة المتوفي، كما طالبت "لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين" برئاسة السيدة حلواني رئيس الجمهورية باعتبار ٢٥ تموز ٢٠٠٠، تاريخ نشر التقرير الرسمي، تاريخ إعلان وفاة ال ٢٠٤٦ حالة التي قام الأهل بتقديم مستندات بشأنها. إن مدة الأربع سنوات لا تتفق مع ما طالبت به اللجنة السابقة من اعتماد فترة العشر سنوات لإعلان الوفاة كما أن القانون اللبناني يجيز اختياريًا إعلان وفاة أي شخص طالبت مدة اختفائه عن العشر سنوات، فلماذا الإصرار على فترة الأربع سنوات؟ إن الشرع الديني عند مختلف الأديان التوحيدية يضع معايير أكثر دقة لإعلان وفاة الشخص المفقود ونعطي مثلاً على ذلك عدم إعلان المجلس الشيعي الأعلى وفاة الإمام موسى الصدر ورفاقه علماً أن مدة إخفائهم تجاوزت العشرون عاماً. فهل نعتمد التقرير الرسمي ونعلن وفاة الإمام الصدر مع رفاقه ونطلب من المجلس الشيعي الأعلى المشاركة في المآتم الوطني ونطلب منهم نسيان هذه الجريمة بحق لبنان والإنسانية؟

-إن اللجنة المشكلة رسمياً من قبل الحكومة هي للتحقيق في قضايا المفقودين والمخطوفين بين الأعوام ٧٥ و ٩٠ وهنا نسأل الدولة واللجنة: ما هو مصير المخطوفين والمفقودين بعد العام ١٩٩٠؟ ما هو مصير واحدة من هذه الحالات، حالة بطرس خوند؟ هل تم التحقيق جدياً في قضيته؟ ما هي النتيجة الرسمية للتحقيق؟ وهل عرف الجاني أو الجناة؟ من يتحمل مسؤولية إعلان وفاة بطرس خوند؟

بناء على ما تقدم فإن "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين" ترفض نتائج التقرير الرسمي لأنه غير دقيق ويحمل نواقص ومغالطات كثيرة تأتي على حساب الحقيقة ومعاناة الآلاف من العائلات اللبنانية ويقدم في نفس الوقت خدمة مجانية للأفراد والمجموعات التي مارست جريمة "الإخفاء القسري" على الأرض اللبنانية. كما أننا نرفض مبدأ إقامة مآتم وطني رسمي لأن الكثيرين ارتكبوا هذه الجريمة، إما مباشرة أو بشكل غير مباشر، وهم يعفون بهذه الطريقة عن أنفسهم ويمشون في جنازة القتيل.

"دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين"

**SOLIDE**